

قواعد الاحكام

[323] يده عن نصيبه، فان ضم إليه المالك حافظا فاجرتة على المالك خاصة. ولو لم يكن حفظه مع الحافظ فالاقرب رفع يده عن الثمرة والزامه باجرة عامل. ولو ضعف الامين عن العمل ضم غيره إليه، ولو عجز بالكلية اقيم مقامه من يعمل عمله، والاجرة في الموضعين عليه. ولو اختلفا في قدر حصة العامل قدم قول المالك مع اليمين، وكذا لو اختلفا فيما تناولته المساقاة من الشجر. ولو كان مع كل منهما بينة قدم بينة الخارج، ولو صدقه أحد المالكين خاصة أخذ من نصيبه ما ادعاه، وقبلت شهادته على المنكر. ولو كان العامل اثنين والمالك واحدا فشهد أحدهما على صاحبه قبلت. ولو استأجره على العمل بحصة منها أو بجميعها بعد ظهورها والعلم بقدر العمل جاز، والا فلا. والخراج على المالك إلا أن يشترط على العامل أو عليهما، وليس للعامل أن يساقى غيره. ولو دفع إليه أرضا ليغرسها على أن الغرس لصاحبه فالمغارسة باطلة، سواء شرطا (1) للعامل جزءا من الأرض أو لا، والغرس لصاحبه، ولصاحب الأرض إزالته واجرة أرضه، لفوات ما حصل الاذن بسببه، وعليه أرش النقص بالقلع. ولو دفع قيمة الغرس ليملكه أو الغارس قيمة الأرض ليملكها لم يجبر الآخر عليه.

(1) في (ص): " شرط " .
